رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (2193) لسنة (2019)
الرقم الدولي للنسخة الورقية ISSN : (7181 - 2706)
للنسخة الإلكترونية E-ISSN: (1170-2707)

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الإسراء الجامعة

مجلة
كلية الاسراء الجامعة
للعلوم الاجتماعية والإنسانية

دورية محكمة شاملة

تصدر عن كلية الاسراء الجامعة

المجلد (2) العدد (1)
لسنة 2020

دور البنك المركزي في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل نظام الصرف العراقي للمدة (2004 ـ 2017)

أ.م.د. مصطفى كامل رشيد
الجامعة المستنصرية , بغداد / العراق

الباحثة نجلة شمعون شيلمون
البنك المركزي العراقي, بغدد / العراق

The Role of the Central Bank in Achieving Economic Growth under the Iraqi Exchange System for the Period (2004-2017)

Mustafa Kamel Rashid
Mustansiriya University, Baghdad/Iraq

Najla Shimon Shilmon
The Central Bank of Iraq,Baghdad/Iraq

dr_mustafa_kamel@uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص

حظيت البنوك المركزية باهتمام متزايد من قبل صانعي السياسة ومتخذي القرار في مختلف بلدان العالم بسبب دورها المتميز في تحقيق النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الاساس الذي تسعى له جميع السياسات الاقتصادية للبلدان المختلفة. ويؤدي البنك المركزي العراقي هذه المهمة من خلال تطبيقه لسياسة نقدية ملائمة لمعالجة الازمات والاختلالات ومن بين هذه السياسات هي سياسة ادارة (سعر الصرف)، اذ تنعكس اثار هذه السياسة على النشاط الاقتصادي بأكمله وصولا الى تحقيق الاستقرار النقدي من جهة والمساهمة في ارساء مقومات النمو الاقتصادي من جهة اخرى، تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على أهمية السياسة المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي لنظام الصرف والذي ولد بيئة امنة للتعاملات المالية المحلية، فضلا عن تحليل العلاقة بين نظام سعر الصرف العراقي والتجارة الخارجية ومن ثم النمو الاقتصادي. وتوصلت الدراسة الى العديد من الاستنتاجات اهمها، ان الأثر التنموي للبنك المركزي العراقي في بعض الأنشطة الاقتصادية كان جيداً (مثل التسهيلات الائتمانية للصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، دعم نشاط القطاع الخاص المصرفي المحفز للاستثمار والانشطة الاقتصادية) لكن الأثر المثبت للنمو الاقتصادي كان اشد خلال مدة الدراسة مما انعكس على شكل تقلبات عنيفة بسبب عوامل خارجية (الازمة المالية وأزمة أسعار النفط العالمية) وداخلية (عدم الاستقرار الأمني والسياسي والنزاعات المسلحة والحرب ضد الإرهاب).

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي، النمو الاقتصادي، نظام الصرف، اسعار الصرف، الصادرات، الاستيرادات.

Abstract

Central banks have received increasing attention by policy makers and decision makers around the world due to their outstanding role in achieving economic growth, which is the primary objective of all economic policies of different countries. The Central Bank of Iraq carries out this task through applying an appropriate monetary policy to deal with crises and imbalances. Among these policies is the policy of managing the exchange rate, as the effects of this policy are reflected on hand economic activity as a whole to achieve monetary stability on its part and contribute to set the foundations of economic growth. On the other hand, this study attempts to highlight the importance of the policy adopted by the Central Bank of Iraq the exchange system, which has generated a safe environment for local on financial transactions, as well as analyzing the relationship between the Iraqi exchange rate system and foreign trade and then economic growth.

The study reached several conclusions, the most important of which is that the developmental impact of the Iraqi Central Bank in some economic activities was good (Such as credit facilities for small, medium and large industries, supporting private sector banking activity that stimulates investment and economic activities), but the stabilizing effect of economic growth was more severe during the study period, which was reflected in the form of clear fluctuations due to external factors (the financial crisis and global oil prices crisis) (Security & political issues, armed conflicts, and domestic factors).

Key words: Central bank, Economic growth, Exchange system, Exchange rates, Exports, Imports.

مقدمة

يعد الاهتمام في السياسة النقدية ودراسة مؤشراتها من الاولويات التي دأب عليها المدراء في البنوك المركزية والحكومات, ويعود هذا لمكانة المتغيرات النقدية وأهميتها في دفع حركة النمو الاقتصادي, تعد سياسة أسعار الصرف منهجاً يعتمد كمؤشر اقتصادي مشتق من مؤشرات السياسة النقدية للبنوك المركزية والمصارف الحكومية والتجارية, فهي تتسم بخصوصياتها وتعقيداتها التي تؤثر في عموم الاقتصاد وتترك بصمتها في الاجلين القصير والطويل, وتشكل أسعار الصرف عنصراً مهما في العلاقات المالية و الاقتصادية الدولية ويعد جزءاً مهما من العمل اليومي للإدارات المالية والوحدات الاقتصادية, ويؤكد هذه الأهمية الاستراتيجية التطور والنمو في العلاقات التجارية الدولية, ويمكن عد أسعار الصرف رمزاً معبراً عن القوة الاقتصادية للدولة, ويتطلب دراستها التعرض إلى تحديد المفاهيم والنظم التي تفسر هذه الظاهرة, والوقوف عند أهم المحطات والتطورات التي رافقت عمليات الصرف الأجنبي, وتتضمن العلاقات الدولية نوعين من التدفقات الأولى تتمثل في السلع والخدمات عند انتقالها من دولة إلى أخرى من جانب المصدرين, والثانية تتمثل في سداد قيمة هذه السلع والخدمات من قبل المستوردين, ولما كان التبادل لا يتم بعملة واحدة فلكل دولة عملتها ونظامها النقدي, لذا فإن التعامل مع الدول الأخرى يتطلب تحويل عملة الدولة المستوردة إلى عملة الدولة المصدرة التي تتبادل معها, أو تحويل عملة الدولة المستوردة إلى عملة دولية, وتتم العملية في سوق يعرف بسوق الصرف, والسعر الذي يتم على أساسه التحويل يعرف بسعر الصرف, ومن هنا برزت أهمية معرفة أسعار الصرف وكيف تُحدد, وماذا يترتب على تغيرها من أثر بالنسبة إلى الصادرات والواردات, ومن ثم على التجارة والتعاملات المالية و الاقتصادية بين البلدان.

مشكلة الدراسة

ضعف الأداء الاقتصادي وتراجع اغلب مكونات الناتج وضع تحدي امام السياسات الاقتصادية في إمكانية التصدي لهذه المشكلة وكان للبنك المركزي العراقي نصيب في حشد امكانياته من اجل التأثير في الناتج ودفع النمو الاقتصادي للبلاد بعد عام 2003. وبالرغم من اعتماد نظام الصرف المعوم المدار والذي حفز استيراد المواد الخام بأسعار مناسبة، لكن الناتج بقي يعاني من الاختلال.

أهمية الدراسة

نظرا لأهمية الناتج في الاقتصاد وفي حياة السكان لما يمثله من سيل من السلع والخدمات التي تشبع حاجات السكان المختلفة، فضلا عن كونه مؤشر مهم عن الاقتصاد القومي، فقد سلطت الدراسة على الدور الذي مارسه البنك المركزي العراقي من اجل تحقيق الاستقرار النقدي ومن ثم دعم النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تبنيه نظام الصرف العائم المدار والذي حافظ على قيمة العملة المحلية وثروات الاسر، ودعم في الوقت ذاته الأنشطة التبادلية المتعلقة بالتجارة الخارجية مما حقق انسيابية في تدفق المواد الأولية وبأسعار مناسبة من اجل دعم الصناعة المحلية فضلا عن تنشيط قطاع الخدمات عبر زيادة فاعلية النشاط التبادلي في الاقتصاد المحلي.

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (تؤثر السياسة النقدية في النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر عن طريق ادواتها بالأخص سعر الصرف، مما ينعكس ايجاباً في بنية الناتج والروابط بين الأنشطة الاقتصادية المحلية).

هدف الدراسة

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على أهمية النوع المتبع من قبل المركزي لنظام الصرف (نظام الصرف العائم المدار) والذي ولد بيئة امنة للتعاملات المالية المحلية، فضلا عن تحليل العلاقة بين نظام الصرف العراقي والتجارة الخارجية ومن ثم النمو الاقتصادي.

منهج الدراسة

اتبعت الدراسة الأسلوب الاستنباطي من تحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة بالاعتماد على المراجع والدوريات والبيانات من الجهات ذات العلاقة.

الحدود الزمانية والمكانية للدراسة

تمثلت الحدود الزمانية للدراسة المدة (2004-2017) وهي المدة التي تلت مدة الاحتلال وعهد النظام السابق لما لها من احداث واثار مهمة في إجراءات ونظام عمل المركزي العراقي.

اما الحدود المكانية تمثلت في الاقتصاد العراقي ودور البنك المركزي العراقي في النمو الاقتصادي.

هيكلية الدراسة

تقسمت هذه الدراسة الى مبحثين كان الأول حول اطار المفاهيم لسعر الصرف والنمو الاقتصادي فيما كان الثاني حول تحليل العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي. ومن ثم خلصت الدراسة ببعض الاستنتاجات ثم تقدمت ببعض التوصيات.

المبحث الأول: اطار المفاهيم لسعر الصرف والنمو الاقتصادي

اولا: مفهوم النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي على أنه مقدار التغير في كمية السلع والخدمات (زيادة او نقصان) التي ينتجها اقتصاد معين خلال سنة معينة. وهذه السلع والخدمات يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسة، وهي الارض والعمل ورأس المال والتكنلوجيا والتنظيم. بالإضافة إلى أن النمو الاقتصادي الموجب هو الزيادة في القيمة السوقية للسلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة (Sen, 1983:372). يعتبر النُّمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع. إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات كما يعد مؤشرًا من مؤشرات الرفاهية الاقتصادية. إن قياس النُّمو الاقتصادي ما هو إلا قياس كلي لزيادة السلع والخدمات المنتجة في فترة معينة مقارنة بالخبرة السابقة (صليحة وهند، 2010: 4)، أي هو مؤشر معبر عن مدى سعة الاقتصاد في ظل العلاقات والتعاملات القائمة في البيئة الدولية والمحلية.

ثانياً: سمات النُّمو الاقتصادي

يتسم النمو الاقتصادي ببعض المميزات التي تعطيه بعداً مستداماً وضرورة مجتمعية قائمة في ظل التحديات الدولية والعلاقات التشابكية في بيئة العمل الدولية الجديدة، أهمها (عبد اللطيف وعبد الرحمن): -

1. زيادة حجم الإنتاج، مع زيادة الدخل الفردي المجتمعي المرافق لزيادة الإنتاج، وذلك خلال فترة زمانية، مقارنة بالفترات السابقة. والتي تؤدي الى زيادة نصيب الفرد من الدخل والناتج القومي
2. حدوث تغيرات على مستوى طرف التنظيم، بهدف تسهيل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل، والبحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة

وأكثر ربحية. مما يرفع كفاءة تخصيص الموارد باتجاه الاستخدام الأمثل وتطبيق المعايير الاقتصادية في الكفاءة.

3. التقدم الاقتصادي اذ تشير معدلات النمو الموجبة الى تسارع وتيرة العمليات الإنتاجية وتطور مؤشرات الأنشطة الاقتصادية بحيث تمتص جميع العمالة وتفتت المشاكل التي يتعرض لها الاقتصاد التباطؤ، فضلا عن زيادة الإنتاجية وارتفاع معدلات الرفاه الاقتصادي صوب بناء مستدام تنعم فيه البيئة والانسان والاقتصاد بأفضل المعطيات.

ثالثاً: مفهوم سعر الصرف

تعددت المفاهيم في تعريف سعر الصرف لكنها تتفق على المبدأ الأساسي وهو ان سعر صرف العملة الأجنبية يعني، عدد الوحدات من العملة المحلية التي تبادل بوحدة واحده من العملة الأجنبية في سوق تداول العملات (عدنان، 2008: 255). او سعر صرف العملة المحلية هو عدد وحدات العملة الاجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية (عبد الحسين، 2011: 22).

تعود فكرة تعدد اسعار الصرف الى المانيا، حيث اضطرت الى تخفيض التزاماتها الدولية بعد عام 1932 بعد ان سمحت للأجانب ببيع حقوقهم وفقاً لأسعار صرف مختلفة بحسب الغرض الذي تستخدم فيه هذه الحقوق، ولذلك اصبح للمارك الالماني عدة أسعار متباينة (حشيش، 2000: 142)، بناءاً عليه ظهرت عدة أشــكال لأسعار الصرف، وكالآتي:-

1. **سعر الصرف الاسمي**: يعرف سعر الصرف الاسمي على انه سعر عملة محلية بدلالة وحدات عملة اجنبية، وفي سياق هذا المفهوم فهو يعني سعر الجاري للعملة والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدان، كما انه يتغير يومياً تدهوراً بانخفاض سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الاجنبية، او تحسناً بارتفاع سعر العملة المحلية (العباس، 2003: 4).
2. **سعر الصرف الموازي**: وهو السعر الذي يتقرر يومياً تبعاً لقوى السوق، ويستخدم على نطاق واسع محلياً وخارجياً خاصة من قبل القطاع الخاص (عبد الحسن، 2002)، كما ان سعر الصرف الموازي يقع بين سعر الصرف التوازني وسعر الصرف الرسمي(يونس، 1999: 249).

3. **سعر الصرف الحقيقي**: يمثل سعر الصرف الحقيقي سعر الصرف الاسمي معدلاً على وفق مستوى الأسعار المحلية بالنسبة إلى مستوى الأسعار في الخارج، كما ان سعر الصرف الاسمي المعدل بالأسعار النسبية بين بلدين يأخذ بنظر الاعتبار الفروق في معدلات التضخم بين البلدين وكذلك يعبر عن القوة الشرائية للعملة المحلية، ويحسب عن طريق المعادلة الآتية (Lasher, 2013: 102):

$$Q = SP* / P$$

إذ إن:

Q = سعر الصرف الحقيقي

S = سعر الصرف الاسمي

P* = مؤشر الأسعار المحلية

P = مؤشر الأسعار الأجنبية

4. **سعر الصرف الفعال**: يعرف على أنه المعدل الموزون لأسعار صرف العملة المحلية وعملة البلدان الشركاء التجاريين الأكثر أهمية وعادة يوفر مقياساً مقبولا للتغيرات في المركز التنافسي للبلد المتاجر.
5. **سعر الصرف المتقاطع**: يتضمن بيع وشراء عملة مقابل عملة أخرى من دون الإشارة إلى الدولار الأمريكي أو إلى عملة رئيسة أخرى بنحو مباشر(Terra, 2015: 104).
6. **سعر الصرف التوازني**: يتحدد هذا السعر عند تساوي عرض عملة معينة مع الطلب عليها في سوق الصرف الأجنبي، وهو سعر يؤدي إلى توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد في حالة نمو بمعدل طبيعي، وأن سعر الصرف التوازني يتأثر بمجموعة من العوامل أهمها التغير في ميزان المدفوعات وحجم المعروض النقدي، فضلا عن معدلات التضخم والتغير في سعر الفائدة (العابدي، 2005: 37).

خامساً: نظم سعر الصرف

يمكن التمييز بين ثلاث انواع رئيسة تسير عليها الدول بالنسبة لنظم الصرف:

أ- سعر الصرف العائم:

يتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد، فارتفاع سعر عملة ما يؤشر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى. يعرف في الاسواق باسم الفوركس بمعنى انه إذا زاد العرض انخفضت العملة وإذا زاد الطلب ارتفعت العملة. وللتعويم درجات اقصاها ما يسمى بالتعويم الحر وهنا لا يحتفظ البنك المركزي باحتياطيات من العملة الاجنبية لأنه لا يتدخل في عملية صرفها ابدا (تادرس ومحمد، 1983: 402 403-).

ب- سعر الصرف الثابت:

يقصد به ربط العملة المحلية بعملة دولية بسعر صرف ثابت و هذه هي السياسة المتبعة في اغلب الدول النامية و يضم نوعين من السياسات الصارمة وتقوم السلطات النقدية في هذا النظام بتحديد سعر الصرف على أساس الظروف الخارجية وحجم الاحتياطات من العملة الأجنبية للدولة من الدولار, وأيضاً يتطلب من الدولة على وفق هذا النظام الاحتفاظ بكميات كبيرة من العملة الأجنبية, للدخول بائعٍ للعملة الأجنبية عند وجود فائض طلب ومشتري للعملة الأجنبية في حالة وجود فائض عرض, ومن ثم المحافظة على سعر صرف ثابت، وتحدد الحكومات في ظل هذا النظام سعر الصرف لعملتها وتسمح له بالتقلب قليلاً ضمن حدود ضيقة جداً، والتي ترغب فيها وبما يسمى بالقيمة الأسمية (سعيد ونوري، 2008: 46-47).

ويتجسد هذا النظام في أربعة اشكال هي:

1. سعر صرف ثابت بصفة دائمة.
2. اسعار صرف يتم تعديلها بصورة دورية (ذات اساس قابل للتعديل).
3. اسعار صرف يتم الحفاظ عليها عن طريق تحديد حصص من النقد الاجنبي وتسمى نظم الرقابة على الصرف.

ج- اسعار صرف ثابتة مع قدر ملموس من التذبذب

ويعتبر نظام سعر الصرف الثابت من أفضل الانظمة لاستيعاب الصدمات النقدية لتثبيت الدخل، لأنه تحت هذا النظام تكون الكتلة النقدية متغيرا داخليا ويتم امتصاص الصدمات في تقلب مخزون الصرف دون التأثير على العرض والطلب في سوق السلع والخدمات (عوض الله، 1999: 38). اما اذا كانت الصدمات حقيقية في (سوق السلع والخدمات) فان سعر الصرف لابد ان يتعدل للتأثير على الطلب الكلي وبالتالي في توازن السوق الحقيقية، ففي حالة صدمة ايجابية على الطلب المحلي فان سعر الصرف لابد ان يتحسن وذلك لتوجيه جزء من الطلب الكلي نحو الطلب الخارجي. وكلما زاد انفتاح الاقتصاد للتجارة الخارجية كلما زادت ملائمة سعر الصرف الثابت وذلك لارتفاع تكاليف تعديل سعر الصرف، بالإضافة الى انه يتم توجيه الصدمة النقدية نحو الخارج (سياسات اسعار الصرف، 2003:22).

د-سعر الصرف المعلق

ويسمى احيانا بالتعويم المدار (مع التدخل من قبل الحكومة) وضع حدود لتقلبات العملة مقابل العملات الأخرى وذلك لشراء الحكومة للعملة إذا انخفضت قيمتها وبيعها إذا ارتفعت قيمتها. وهذا النوع لا يعتمد على قوى السوق (العرض والطلب) بل يعتمد على تدخل الحكومة بحيث تترك العملة لقوى العرض والطلب ولكن تتحرك في حدود محددة ارتفاعا ونزولا لا يجوز تجاوز هذه الحدود خلال مدة زمنية محددة يعني مثلا سعر اليوان 8.11 للدولار الواحد مسموح بتحركه 2% صعودا ونزولا فقط (غويتا واخرون، 2006:4).

ثالثاً: العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي

ان العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي تعكسها التجارة الدولية اذ ان ظروف التنمية الحديثة التي بدأت في بريطانيا اواسط القرن الثامن عشر وانتشرت بعد ذلك الى بقية دول أوربا الغربية والولايات المتحدة، كانت في جانب كبير منها قد اعتمدت على التجارة الدولية في نموها، ولابد من الاشارة الى ان التجارة بين الدول هي اقدم بكثير من ظهور الصناعة الحديثة.فمنذ ظهور الصناعات الحديثة ارتبطت ارتباطا وثيقا بالتجارة الحرة التي ساعدتها على تحقيق اعلى معدلات النمو والتوسع في جميع جوانبها المختلفة،

اذ ان الدول التي كانت لا تستطيع انتاج كل ما تحتاجه من سلع بمصادرها المحلية، لجات الى التجارة الدولية للحصول على مثل هذه السلع، كما ان الصناعة الحديثة تتطلب موادا اولية تدخل في العملية الانتاجية فضلاً عن حاجتها الى الاسواق لتصريف منتجاتها، وشهدت الدول النامية خلال السنوات السابقة دورا مهما للتجارة الخارجية وتمثل هذا الدور بمعدلات نمو سريعة ومطردة في صادرات المواد الأولية (كاظم، 2002: 16).

في مختلفِ الأدبيات الاقتصادية من قِبَلِ عَدَدٍ من الاقتصادييِنَ سواءٌ للأدب (القديم، أو الحديثِ) والتي تناولتِ العلاقةَ بين (أنظمة سعرِ الصرف والنموِّ الاقتصادي)؛ بحيث يقتَرِح Bailliu and Al (2002) بان تأثير أنظمةِ سعرِ الصرف على النموِّ الاقتصادي إمّا أنْ يكونَ بـ(شكلٍ مُباشرٍ) من خلالِ الاليات التي تعملُ على الحيلولةِ، أو (التخفيف من أثر الصَدَماتِ) على المتغيِّراتِ الاقتصاديةِ الكلية وصولاً لـ(لاستقرار الاقتصادي) (Bailliu, 2011). وفيما يلي شرحٌ مختصَر لهذه الاليات:

فحسبَ نظريةِ 1953) Friedman) فإن تحديدَ (نظامِ الصرْف المثالي) من ناحيةِ موافقتِه للأهدافِ من طرفِ الحكومةِ يكون بتوفيرِ عواملَ استقرارٍ (داخلية وخارجية) عن طريقِ استقلاليةِ السياسة النقدية مَثلها مَثل (سياساتِ سعر الصرف) فإنَّ عودةَ المتغيِّراتِ إلى وضعِها التوازنيِّ على المدى البعيدِ سيختلفُ حسبَ الأنظمةِ المتبَعَةِ؛ بحيث دافَعَ بنظريتِه على (النظامِ المرنِ)، فهو ينسبُ إليه بأنه يُعطي تعديلاً أسرعَ بعد الصدمةِ؛ من خلالِ التقليل من تقلُّباتِ المتغيِّراتِ الاقتصادية الكُليةِ، بينما يؤدِّي النظامُ الثابتُ إلى حُدوثِ تشوُّهاتٍ في سعرِ الصرف الحقيقيِّ ينتجُ عنها (سوءٌ في تخصيصِ الموارِدِ) (Friedman, 1953).

وبعدها ظهرَ التساؤل حولَ العلاقة الموجودة بين (العُملةِ والدولةِ) من خلالِ نظرية منطقةِ العُملة المُثلَى" -Optimum CurrencyArea-؛ بحيث أنَّ معاييرَها تندرج ضِمنَ ثلاثِ خصائصَ والمقدَّمةِ من قِبَلِ كُلٍّ من Mundell في مقالِه الشهيرِ لِسنَةِ 1961م (Mundell, 1961) الذي يعتبَرُ بأنّ الشرطَ الأساسَ للأمثليةِ داخلَ منطقةٍ اقتصاديةٍ هو (حرية عواملِ الإنتاج)؛ ففي ظلِّ هذا الشرط سيكونُ (نظامُ الصرفِ الثابتِ داخلَ المنطقة ونظامٌ عائمٌ في الدُّولِ الأُخْرى) (McKinnon, 1963)، أمّا1963)Mackinnon) فقَد أضافَ عاملَ (دَرجةِ التكامُلِ، أو الانفتاحِ التجاريِّ) كعَامل للِمثاليَّة، فكلَّما كان الاقتصادُ مفتوحاً ومستقلاً يكونُ لأنظمةِ الصرف الثابتة مزايا، لأنَّها تسمحُ باستقرارِ الاقتصادياتِ

المعرَّضَةِ لتقلُّباتِ الصرف (Kenen, 1969)، في حين اعتبَرَ (Kenen, 1969) كشرطٍ أساسٍ لِـ(مَنطقةٍ نقديَّةٍ مُثلى) هو طبيعةُ التخصُّصِ الخاصِّ بالاقتصادياتِ من خلالِ التنويع في الإنتاجِ والاستهلاكِ؛ بحيث أنَّ فِكْرَتَهُ تتمحوَرُ في أنّه "كلَّما انخفضَ تخصُّصُ اقتصادياتِ المجموعةِ وزيادةِ التنويع في الإنتاج قلَّتْ قابليَّةُ التأثر بالصَّدَمات.

وفي ظلِّ محيطٍ مُعرَّضٍ لمختلفِ الأنواعِ من التصدُّعاتِ والأزماتِ الدوليةِ كان لابُدَّ من قيامِ بعض النظريات التي تبحثُ في طبيعةِ الصَّدَماتِ واستقرارِ الاقتصادِ الكلي، بحيث تعود هذه الدِّراساتُ إلى كُلٍّ من Fisher (1977)، Flood (1979)، Turnovsky (1977) Frankel وAizenman (1988)، فقَد أشاروا إلى أنَّ اختيارَ نظامِ الصرف الأمثلِ يجبُ أن يأخُذَ بعينِ الاعتبارِ (طبيعةَ وشدَّةَ الأزماتِ) من جهةٍ، و(البِنيةَ الاقتصاديةَ للدولةِ) من جهةٍ أُخرى، بالإضافةِ إلى مقتَرَحات Poole (1970) مع عددٍ من الاقتصادِيينَ Henderson (1979)، Boyer (1978)، Mackinnon (1981) حولَ تحديدِ النظامِ الأفضل بناءً على تكرارِ نوعِ الصدمةِ التي يتعرَّضُ لها الاقتصادُ كما رأوا أفضليةَ أداءِ نظامِ الصرفِ الثابتِ لتحقيقِ استقرار الناتج في مواجهةِ الصدَمات النقدية المحلية، بينما يُعتبَرُ نظامُ الصرفِ المرنِ أفضلَ في مواجهةِ الصدَماتِ الحقيقية المحليةِ.

أمّا فيما يخصُّ العملَ النظريَّ التابعَ لِكُلٍّ مِن Barro and Gordon (1983) فأعمالهُما مرتبطةٌ بِمصداقيةِ السياسةِ النقدية" في تحديدِ نظام الصرف، بحيث ترجعُ كفاءة النظامِ الثابت في تثبيتِ السياسة النقدية مقارنةً بالنظامِ المرنِ إلى اعتمادِ المصداقية في ظلِّ (النظامِ المرنِ) على التقديرِ الشخصي، لتحقيقِ ذلك الاستقرار، بينما في ظلِّ النظامِ الثابتِ فتعتمد على (آليةٍ أوتوماتيكيةٍ) لتحقيقه.

أمّا بالنسبةِ للتأثيرِ غيرِ المباشرِ لأنظمةِ سعر الصرف على النموِّ الاقتصاديِّ فيتمُّ عن طريقِ تأثيرِ الأنظمة على المحدِّداتِ الأساسية للنموِّ مثل (الاستثمارِ، والتجارةِ الخارجية، وتدفُّقِ رؤوسِ الأموال من الخارج، وتطويرِ القطاع الماليِّ)، وفْقاً لرأي Ghosh (1997) و Aizenman (1994) فإنَّ أنظمةَ سعرِ الصرف يُمكِنُ أن تُؤثِّرَ في الاستثمارِ من خلال تأثيرِها على تراكُمِ رأسِ المال؛ ففي نظرِهما تكونُ (أنظمةُ الصرف الثابتة) أفضلَ من(الأنظمةِ المعومة(في زيادةِ الاستثمارات (المحليَّةِ والأجنبيةِ) ويَرْجِعُ ذلكَ إلى انخفاضِ حالةِ عدَمِ التأكُّد التي تعملُ على زيادةِ معدَّل الاستثمارِ.

وفيما يخصُّ العلاقةَ بين أنظمةِ الصرْفِ ودرجةَ الانفتاحِ الاقتصاديِّ؛ فقَد أكَّدَت أدبيَّاتُ النموِّ على العلاقةِ الإيجابيَّةِ التي تربط بينهُما؛ بحيث يَرَى Edwards (1998) بأنَّ الانفتاحَ يُؤدِّي إلى زيادةِ مُعدَّلِ نموِّ الاقتصادياتِ-خاصَّةً في الدولِ الناميةِ-؛ فمِن جهةٍ اعتبَرَ البعضُ بأنّ أنظمةَ الصرفِ الثابتة تعملُ على زيادةِ معدَّلاتِ التجارة الدولية، وذلك لِما قد ينتجُ عنها من انخفاضٍ في تقلُّباتِ أسعارِ الصرف الاسمية، وانخفاضِ درجةِ عدمِ التأكُّدِ، وتقليصِ (تكلفةِ التحوُّطِ ضِدَّ مخاطِرِ العُملةِ)، ممّا يعمل على زيادةِ درجةِ الانفتاح التجاري.

في حين يَرَى Aizenman (2000) أنّ الأرباحَ تكونُ أكبرَ بالنسبةِ للدول النامية ذات الأسواق المالية الضعيفة والتي تتبنَّى أنظمةَ الصرفِ الثابتة مقارنةً بالدولِ الصناعية التي تتبنَّى أنظمةَ الصرفِ المرن). وقَد زادَ في السَّنواتِ الأخيرة الاهتمامُ بنظريةٍ تُعتبَر الأكثرَ حداثةً مُقارَنَةً بالنظرياتِ السابقة؛ فهي تعودُ إلى Calvo and Reinhart (2000) أعمالهُما إلى تحديدِ أهمِّ أسباب "ظاهرةِ الخوفِ من التعويمِ"-Fear of floating- تبعاً للصفاتِ المالية والبِنيويةِ للاقتصادياتِ الناشئة؛ بحيث أنّ العديدَ من الدولِ النامية لا تَجِدُ في تبنِّي النظامِ الثابت خَياراً أمثلَ زيادةً على رَفْضِها تبنِّي النظام المرن.

ومن خلال ما تقدم يتضح ان وظائف سعر الصرف في الاقتصاد كالاتي: -

1. وظيفة قياسية: يعد سعر الصرف وسيلة ملائمة للمنتجين المحليين من أجل قياس ومقارنة الأسعار المحلية لمختلف السلع والخدمات مع أسعارها في السوق العالمية، ومن ثم يعد سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.
2. وظيفة تطويرية: يستعمل سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة عن طريق دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية أو الاستعاضة عنها بالاستيرادات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية.
3. وظيفة توزيعية: تقوم التجارة الخارجية بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين مختلف بلدان العالم، وان سعر الصرف مرتبط بالتجارة الخارجية، فهو يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي.

المبحث الثاني
تحليل العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي

يتمتع العراق بوفرة العديد من الموارد الطبيعية ومناخ معتدل فضلا عن نهرين يغذيان أراضيه، ولكن بسبب الحروب التي تعرض لها والنزاعات المسلحة والحرب ضد الإرهاب التي اضعفت الاقتصاد المحلي وجذرت المشاكل الموروثة من النظام السابق مما أدى الى ضعف وتراجع واضح في الأداء الاقتصادي. فكان لابد من زيادة فاعلية العديد من المؤسسات العامة والخاصة للنهوض بالاقتصاد العراقي وتحسين مؤشراته فضلا عن دعم البنية المؤسسية والاستثمار من اجل دعم وتحفيز التنمية المستدامة.

أولا: الصادرات

تتسم معظم الصادرات العراقية من مواد خام اذ انعكس تراجع عجلة الإنتاج وضعف مرونة الجهاز الإنتاجي بضعف واضح في المعروض من السلع والخدمات، مما انعكس سلباً في افتقار التنويع للمنتجات عند التصدير، اذ يغلب النفط الخام على جميع مكونات الصادرات نحو العالم الخارجي، وفيما يأتي الجدول (1) الذي يوضح وجهة الصادرات العراقية نحو الخارج ومقدارها.

الجدول (1) الصادرات العراقية
بحسب اهم الشركاء التجاريين في العالم للمدة (2017-2004) (%)

السنة	البلد							
2004	الامارات	سوريا	الاردن	تركيا	لبنان	دانمارك	إيران	دول اخرى
	38.1	19.6	17	19	2.9	2.5	0.7	0.2
2005	الامارات	سوريا	الاردن	لبنان	تركيا	المغرب	إيران	دول اخرى
	37	34	24	2.2	1	0.8	0.2	0.8
2006	سوريا	الاردن	الامارات	المغرب	إيران	لبنان	الهند	دول اخرى
	41.1	28	23	5.1	0.8	1	0.5	0.5
2007	سوريا	الاردن	الامارات	مصر	السودان	سويسرا	المانيا	دول اخرى
	31.1	27.9	20.2	7.7	5.2	3.6	3.6	0.7
2008	سوريا	الاردن	الامارات	المغرب	الهند	مصر	دول اخرى	
	61.4	22.6	5.4	3.1	2.8	1.4	3.3	
2009	سوريا	الاردن	إيران	تركيا	المغرب	مصر	المملكة المتحدة	
	63	17	8	7	2.4	2	0.6	
2010	سوريا	الاردن	تركـــيا	لبنان	المغرب	مصر	ايطاليا	دول اخرى
	48.9	23.7	18.3	4.1	2.3	1.6	0.5	0.6
2011	سوريا	الاردن	تركـــيا	مصر	لبنان	المغرب	ايطاليا	دول اخرى
	48.0	23.0	20.3	2.5	3.1	1.8	1.0	0.2
2012	الامارات	الاردن	سوريا	إيران	تركيا	المغرب	لبنان	دول اخرى
	47.3	24.9	15.0	6.5	3.8	0.9	0.8	0.1
2013	سوريا	الاردن	تركـيا	السعودية	الامارات	مصر	المغـــرب	دول اخرى
	33.1	28.9	21.3	6.3	3.7	1.7	1.3	3.6
2014	الامارات	سوريا	تركيا	الاردن	لبنان	مصر	المغرب	دول اخرى
	63.9	16.4	8.6	6.6	2.1	1.3	0.7	0.4
2015	الامارات	سنغافورة	الاردن	لبنان	ايطاليا	سوريا	مصر	دول اخرى
	47.6	44.8	2.9	1.6	1.3	1.1	0.6	0.1
2016	سنغافورة	الامارات	ايطاليا	لبنان	دول اخرى			
	88	5.8	3.8	1.6	1			
2017	الامارات	لبنان	ايطاليا	الاردن	الهند	إيران	دول اخرى	
	96.87	0.95	0.84	0.48	0.42	0.24	0.19	

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، سنوات متفرقة

يتضح من الجدول (1) ان الاعوام 2004، 2005، 2012، 2014، 2015، 2017 كانت الامارات تستحوذ على النسبة الأكبر من الصادرات العراقية (مواد أولية بضمنها النفط) فقد كانت أقصاها عام 2017 اذ بلغت (96.87%) من اجمالي الصادرات العراقية واقلها عام 2004 اذ بلغت تلك النسبة (38.1%)، ثم تليها سوريا التي تصدرت لائحة اهم الشركاء في الصادرات العراقية للمدة (2006-2011) وعام 2013 اذ تراوحت النسبة بين (63%-31.1%) للمدة نفسها، في حين كان نصيب سنغافورة عام 2016 (88%) من الصادرات النفطية العراقية. نلحظ من الجدول (1) ضعف واضح في التصدير الى البلدان الأجنبية في اوربا وامريكا، وهذا بسبب محدودية التنويع في الصادرات التي في الغالب هي نفط خام.

اما بالنسبة الدول التي تم التصدير اليها فقد كانت على النحو الاتي: -

الجدول (2) نسب الصادرات العراقية بحسب الدول حول العالم للمدة (2004-2017) (%)

الدول السنة	الدول العربية	دول الاتحاد الاوربي	دول اوربا الغربية	دول اوربا الشرقية	الدول الاسيوية	افريقيا عدا العربية	دول امريكا الشمالية	امريكا الوسطى	دول امريكا الجنوبية	استراليا	دول اوقيانوسيا
2004	8.7	17.6	0.7	0.0	12.1	0	58.8	0	2.0	0.1	0
2005	3.2	26.5	1.0	0.7	9.7	0	50.6	0	5.0	3.0	0.3
2006	3	24	1.0	0.7	15	0	50	3	2.4	0	1.3
2007	4	23.8	1.0	0	15.7	0.0	40	0.0	14.2	1.3	0.00
2008	3.6	23.8	0.8	0.0	15.7	0.0	52.0	0.0	2.8	1.0	0.3
2009	2.2	26.1	2.0	0.9	12.8	0.0	49.0	0.0	0.6	6.0	0.4
2010	2.3	21.5	2.5	0.0	42.4	0.0	30.0	0.0	0.7	0.6	0.0
2011	3.6	17.3	2.0	0.9	45.6	0.0	28.0	0.0	2.2	0.5	0.0
2012	3.3	16.8	0.4	0.0	49.7	0.0	20.0	0.0	6.9	2	0.9
2013	3.9	15.0	0.5	0.2	61	0.0	18.0	0.0	1.3	0.1	0.0
2014	3.9	15.5	0.0	0.0	61.3	0.0	18.5	0.0	0.8	0.0	0
2015	3.6	0.0	17.6	0.3	58.8	0.0	18.0	0.0	1.2	0.5	0
2016	5.3	0.0	24.3	0	61.4	0.2	7.8	0.0	0.9	0.0	0
2017	5.4	0	24.3	0	61.4	0.2	7.8	0	0.9	0	0

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، سنوات متفرقة

يتضح من الجدول (2) بان دول أمريكا الشمالية كانت مستحوذة على الحصة الأكبر من الصادرات العراقية للمدة (2009-2004)، في حين اخذت الدول الاسيوية النصيب الأكبر من تلك الصادرات للمدة (2017-2010). في الوقت الذي تراوحت فيه النسب الأخرى ما بين دول الاتحاد الأوربي واروبا الغربية والشرقية، وقد كانت نسب الصادرات ضئيلة جدا بالنسبة للدول العربية الافريقية عدا العربية وامريكا الوسطى والجنوبية وأستراليا ودول اوقيانوسيا.

ثانياً: الاستيرادات

حظي العراق بعد عام 2004 بموازنات حكومية توسعية كانت تهدف الى زيادة التشغيل ورفع حالة الكساد التي عانى منها الاقتصاد بعد عام 2003، مما احقن الدخل والذي ولد بدوره مواجهة هائلة من الطلب المحلي دون ان يقابلها زيادة في الإنتاج المحلي مما أدى الى الاعتماد على الاستيراد من اجل تغطية فجوة العرض المحلي الكلي في الاقتصاد، وفيما يلي الجدول (3) الذي يبين نسب الاستيراد من العالم الى العراق.

الجدول (3) نسب الاستيرادات العراقية
بحسب اهم الشركاء التجاريين في العالم للمدة 2004-2016 (%)

السنة	البلد										
2004	تركيا	ايران	السوريا	السعودية	الصين	دول اخرى					
	61	30	5.4	0.7	1	1.9					
2005	تركيا	سوريا	ايران	دول اخرى							
	96	1.9	1.5	0.6							
2006	كويت	تركيا	ايران	اردن	سوريا	دول اخرى					
	27	24	23	12	7	7					
2007	ألمانيا	الإمارات	الصين	اليابان	كوريا	اردن	دول اخرى				
	81.5	6.8	2.3	2	1.6	1.4	4.4				

2008	كوريا	الصين	اليابان	السعودية	اردن	اوكرانيا	سوريا	كويت	تايلند	امريكا	دول اخرى
	27.3	19.5	12.3	6.2	5.8	3.7	3.3	2.8	2.3	1.8	15
2009	امريكا	الهند	الصين	اليابان	كوريا الجنوبية	المانيا	تايلند	ايطاليا	السعودية	ماليزيا	دول اخرى
	25.3	18.3	9.9	9.5	8.5	7.9	1.6	1.5	1.4	1.3	14.8
2010	امريكا	الصين	اوكرانيا	كوريا الجنوبية	الهند	اليابان	فرنسا	المانيا	الامارات	الكويت	دول اخرى
	24.7	14.1	7.6	6.8	5.7	5.2	4.7	3.6	2.6	2.5	22.5
2011	الاتحاد الاوربي	الصين	امريكا	تايلند	استراليا	كوريا الجنوبية	فرنسا	اليابان	ايران	المانيا	دول اخرى
	29	15	12	10	4	4	4	2	2	2	16
2012	الصين	امريكا	رومانيا	كوريا الجنوبية	تايلند	الهند	اليابان	المانيا	الامارات	ايران	دول اخرى
	18.6	11.7	9.8	8.9	6.3	4.9	4.0	3.0	2.8	2.7	27.3
2013	الصين	الاتحاد الاوربي	امريكا	الامارات	اليابان	كوريا الجنوبية	ايطاليا	تايلند	المانيا	ايران	دول اخرى
	28.2	7.7	7.5	6.8	6.3	5.5	4.9	4.8	3.1	2.6	22.6
2014	الصين	الامارات	كوريا الجنوبية	امريكا	اليابان	ايطاليا	الهند	فرنسا	الاتحاد الاوربي	ايران	دول اخرى
	32.3	17.0	8.9	7.5	4.8	2.8	2.5	2.3	2.0	1.8	18.1
2015	تركيا	الصين	كوريا الجنوبية	امريكا	ايران	فرنسا	ايطاليا	المانيا	البرازيل	الهند	دول اخرى
	21.7	16.4	11.7	7.4	5.5	5.5	4.3	4.0	3.3	3.1	17.1
2016	الصين	الاردن	الاتحاد الاوربي	كوريا الجنوبية	ايران	المانيا	اليابان	ايطاليا	المكسيك	امريكا	دول أخرى
	36.3	13.9	13.1	9.5	4.1	3.2	2.6	2.2	1.9	1.8	11.4

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، سنوات متفرقة

يتضح من الجدول (3) ان تركيا كان لها النصيب الأكبر من حيث الاستيرادات التي كانت تأخذ منها خلال الأعوام (2004، 2005، 2015) والتي بلغت على التوالي (61%، 96%، 21.7%)، اما الصين فقد حظيت استيراداتها بالحصة الأكبر للأعوام (2013، 2014، 2016) اذ بلغت على التوالي نسبة الاستيرادات منها (18.6%، 32.3%، 36.3%). اما الاستيرادات من أمريكا بلغت الأعلى عامي 2009 و2010 حيث وصلت نسبتها (25.3%، 24.7%) فيما ساهمت بعض البلدان بحصة معينة من الاستيرادات القادمة نحو

العراق مثل (الكويت، الاتحاد الأوربي، المانيا.... الخ). وعلى الرغم من التنوع الكبير في السلع المستوردة ما بين استهلاكية واستثمارية لكنها ساهمت بامتصاص فائض الطلب المحلي الذي اخذ بالنمو خلال مدة الدراسة.

الجدول (4) نسب الاستيرادات العراقية
بحسب الدول من العالم للمدة (2004-2017) (%)

السنة	الدول									
	الدول العربية	دول اوربا الغربية	دول اوربا الشرقية	الدول الاسيوية	افريقيا عدا العربية	دول امريكا الشمالية	امريكا الوسطى	دول امريكا الجنوبية	استراليا	دول اوقيانوسيا
2004	8.7	17.6	0.7	12.1	0	60	0	0.8	0.1	0
2005	37.6	14.1	29.8	11	0	6.2	0	1.7	0.1	0
2006	31	11.4	29.6	11	0	14	0	1.1	3	0
2007	9.64	82.14	0.00	7.94	0.00	0.21	0.00	0.04	0.03	0.00
2008	23.1	4.5	4.7	64.2	0.0	2.0	0.0	0.1	1.4	0.0
2009	6.4	12.9	1.4	51.8	0.0	26.2	0.0	1.3	0.5	0.0
2010	10.6	14.0	8.8	38.0	0.0	27.2	0.2	1.1	0.0	0.3
2011	6.5	37.5	1.3	35.8	0.0	12.6	0.1	1.7	0	4.4
2012	10.5	11.4	13.2	47.6	0.0	14.3	0.4	1.8	0	0.8
2013	13.4	21.3	2.4	52.9	0.0	8.2	0.3	0.9	0.0	0.5
2014	21.8	10.7	1.6	54.6	0.1	9.0	0.2	1.4	0.0	0.6
2015	4.6	18.7	1.1	63.1	0.1	7.9	0.1	3.7	0.0	0.7
2016	17.8	21.1	1.2	54.5	0.0	2.1	1.9	1.3	0.0	0.1
2017	25.8	13	5.6	49.1	0.1	5	0	1.3	0	0.1

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، سنوات متفرقة

نلحظ من الجدول (4) ان اغلب نسب الاستيراد العالية خلال مدة الدراسة كانت تتأتى من البلدان الاسيوية وبالخصوص الصين لانخفاض تكاليفها، ثم تأتي بعدها الاستيرادات من اوربا الغربية وهذه الاستيرادات في الغالب لأجهزة ومعدات إنتاجية وخدمة غير استهلاكية، ومن ثم الاستيرادات من البلدان العربية و اوربا الشرقية، ونظرا لارتفاع سعر الصرف الأجنبي مقابل الدينار العراقي وتكاليف النقل الباهظة فقد شكلت تحديات امام التجار العراقيين من

اجل توفير سلع بأسعار مناسبة لمختلف شرائح المجتمع العراقي. مما افضى بان تكون اغلب السلع المستوردة متدنية الجودة وذات مواصفات منخفضة من اجل ضمان سرعة تصريفها في الأسواق العراقية. ومن ثم فان العراق لم يقم باستيراد المواد الخام من اجل دعم الصناعة المحلية ومعالجة اختلال هيكل الناتج طوال مدة الدراسة.

ثالثاً: نصيب الفرد من الاستيرادات

لقد ساهمت الاستيرادات بتخفيض موجة فائض الطلب المحلي المتنامية في ظل عجز الإنتاج ومحدودية التنويع الاقتصادي، اذ اتخذ المسار الزمني للاستيرادات في العراق خلال مدة الدراسة مساراً متقلباً نظراً للظروف غير المستقرة التي مر بها العراق من حرب ضد الإرهاب ونزاعات محلية تسببت باضطراب الوضع الأمني، فضلا عن التقلبات السياسية ومروراً بأزمة الكساد وأزمة السوق النفطي وكما هو مبين من الجدول (5) الاتي:

الجدول (5) مؤشر نصيب الفرد من الاستيرادات في العراق للمدة (2004-2017)

السنوات	عدد السكان (مليون نسمة)	الاستيرادات (مليون دولار)	متوسط نصيب الفرد من الاستيرادات (دولار)
2004	27.1	18107.0	667.2
2005	28.0	20002.2	715.3
2006	29.2	18707.5	640.8
2007	29.7	16622.5	560.0
2008	30.6	29761.4	973.3
2009	31.7	35284.8	1114.3
2010	32.5	37328.0	1148.9
2011	33.3	40633.0	1218.8
2012	34.2	50155.0	1466.2
2013	35.1	53821.8	1533.6
2014	36.0	49811.7	1383.5
2015	36.9	40809	1104.9
2016	37.9	29077	767.2
2017	38.9	32950.8	848.0

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، سنوات متفرقة

بلغ متوسط نصيب الفرد من الاستيرادات عام 2004 (667.2) دولار واخذ يتقلب هذا المؤشر طيلة مدة الدراسة تبعاً لظروف البلاد، اذ انخفض عام 2007 الى (560) دولار بسبب الازمة المالية (ازمة الرهن العقاري). واخذ بعد ذلك بالتصاعد حتى عام 2013 وقد انخفض مجدداً في باقي مدة الدراسة بفعل تداعيات الحرب ضد داعش الاجرامي وأزمة أسعار النفط عالمياً. ان متوسط نصيب الفرد من الاستيرادات على الرغم من التقلبات التي شهدها خلال مدة الدراسة لكنه مرتفع جدا وهذا يؤكد الاعتماد المتزايد للاقتصاد العراقي على الاستيرادات لتغطية العجز المتولد في عجلة الناتج لمواجهة حالة تنامي فائض الطلب المحلي الكلي.

رابعاً: سياسة الصرف في ظل نافذة العملة وعلاقتها بالاستيرادات والنمو الاقتصادي

اعتمد البنك المركزي العراقي على سياسة تثبيت سعر الصرف عند معدل هامش ضئيل في التقلب وفقاً لآلية السوق، أي سياسة نظام الصرف العائم المدار عند الضرورة وتم اعتماده كمثبت اسمي للسياسة النقدية وقد كان هذا القرار مبني على مؤشرات وبنية الأسواق العراقية، اذ تؤكد جميع الادبيات الاقتصادية ان ليس من مصلحة الاقتصادات النامية انتهاج نظام الصرف المرن المدار في الأسواق بسبب فشل الأسواق النامية وعدم تكامل المعلومات لديها تضر بصرف العملة المحلية وتجعلها عند مستوى متدني، مما ينعكس سلباً في قدرة السياسة النقدية في احتواء التضخم ومواجهة الصدمات. الامر الذي ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي وقدرة الاقتصاد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

من هنا جاءت رغبة السلطة النقدية في تبني نظام التعويم المدار من اجل السيطرة على الضغوط التضخمية المتنامية في الاقتصاد، والناشئة بسببين الأول يتمثل بضعف القاعدة الإنتاجية في البلاد بسبب الدمار الذي أصابها بفعل الحروب والنزاعات التي مر بها البلاد والذي تسبب بحدوث فائض طلب محلي لا يمكن احتوائه الا من خلال الاستيراد، مما سبب زخماً في الطلب على العملة الأجنبية دون وجود طلب مقابل على العملة المحلية، مما أدى الى اختلال كبير في سوق الصرف لصالح الدولار على الدينار. والسبب الثاني هو الارتباط بين مبيعات النفط الخام وايراداته مع الانفاق العام ومن ثم الأساس النقدي الى عرض النقد، مما أدى الى ضعف قدرة المركزي في السيطرة على عرض النقد خلال مدة

الدراسة فبالرغم من رغبته في تبني سياسة انكماشية لمحاربة التضخم لكن ذلك الارتباط حفز ذاتياً المعروض النقدي خارج رغبة المركزي، مما أدى الى تصدر مشكلة جديدة امام المركزي وهو عامل التوقعات الذي اخذ حيزاً كبيراً لدى الجمهور بسبب تقلب الظروف الأمنية والسياسة وعدم الاستقرار الاجتماعي والأمني، الامر الذي جعل المركزي العراقي امام تحد جديد في السيطرة على الصرف والاسعار في ان واحد، وقد تمكن من اجتياز هذا التحدي بنجاح من خلال اعتماده على نظام التعويم المدار لسعر الصرف مع سياسة التوقعات لدى الجمهور ضمن السياسة النقدية المتبناة الامر الذي جعله متمكناً من خفض معدلات التضخم وذلك من خلال سيطرته على جانب العرض من العملة الاجنبية.

لقد تمكنت نافذة بيع العملة الأجنبية من السيطرة على صرف العملة وإعادة القوة الشرائية الى مستوى مقبول وقد أسهمت بتعديل توقعات الجمهور نحو الاستقرار في الأسعار، الامر الذي ولد حافزاً كبيراً جداً في زيادة الاستيرادات وهذا الامر الذي يفسر رغبة معظم القطاع الخاص الى امتهان التجارة لكونها فرصة رابحة ومستقرة ومدعومة من قبل المركزي، على الرغم من المخاطر والتقلبات التي تواجهها العمليات المرتبطة بهذه المهن بشكل عام ووضع العراق الأمني غير المستقر بشكل خاص.

ان استقرار الأسعار بفضل السياسة النقدية الحكيمة وتبنيها نظام التعويم المدار في العراق خلال مدة الدراسة ولد بيئة اقتصادية شبه مستقرة اخذت تدعم بعض الأنشطة الاقتصادية، واهمها هي الأنشطة الخدمية ومنها التجارة الخارجية وبعض الأنشطة الفرعية للناتج المحلي الإجمالي، من خلال توفير المواد الأولية والمستلزمات التسييرية المستوردة لتلك الأنشطة مما دعم النمو الاقتصادي بفضل الإدارة الحكيمة للمركزي العراقي وسياسة الصرف العائم المدار الذي وفر لهذه الأنشطة إمكانيات مستقرة للشروع بأعمالها في ظل بيئة اقتصادية اقل تقلباً للصدمات واكثر استقراراً في الأسعار الامر الذي اسهم في زيادة النمو الاقتصادي واحتواء التوقعات التضخمية لدى الجمهور على نحو جيد.

يتبين من الشكل (1) قدرة المركزي العراقي في تدنية الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي وان دل ذلك على شيء انما يدل على رغبته في دعم استقرار الأسعار والقوة الشرائية وإعطاء دوراً للدينار العراقي في التعاملات المالية المحلية بعد ان عانى العراق من مشكلة الدولرة.

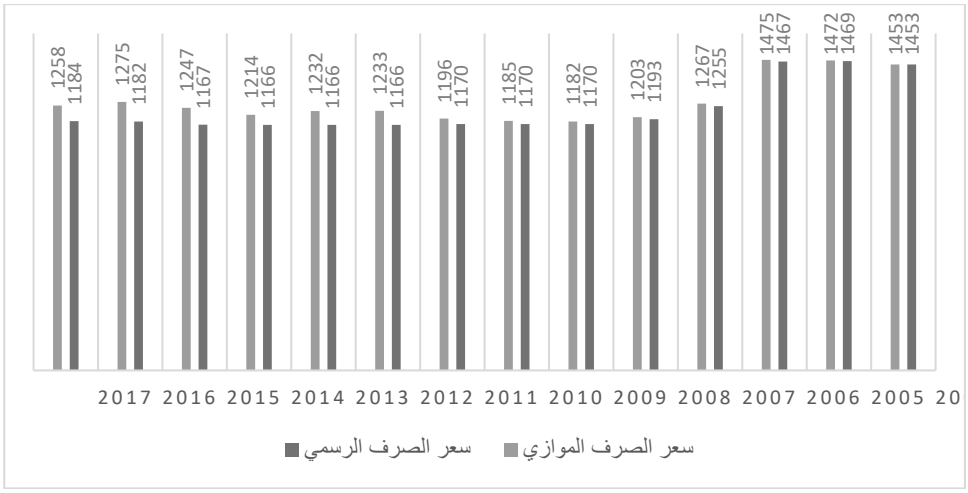

الشكل (1) سعر الصرف الرسمي والموازي
في العراق خلال المدة (2004-2017)

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، الموقع الاحصائي، سنوات مختلفة.

اذ تظافرت جهود المركزي العراقي وتكللت بالنجاح في تدنية الفارق بين السعرين مما أدى الى اكتساب العملة المحلية المزيد من الثقة في التعاملات المحلية ودعم ذلك الاتجاه النمو الاقتصادي من خلال تحفيز العديد من الأنشطة الاقتصادية لممارسة اعمالها في ظل أجواء اقتصادية مستقرة سعرياً.

الجدول (6) التجارة الخارجية في ظل نظام الصرف العراقي
للمدة (2004-2017) (مليون دولار - %)

السنة	سعر الصرف الرسمي	استيرادات	معدل نمو الاستيرادات	نسبة الاستيرادات الى الناتج	صادرات	معدل نمو الصادرات	نسبة الصادرات الى الناتج	اجمالي التجارة
2004	1453	18107.0	-	49.4	17810		48.6	35917.0
2005	1469	20002.2	10.5	40.0	23697	33.0	47.3	43699.2
2006	1467	18707.5	-6.5	28.7	30529	28.8	46.9	49236.5
2007	1255	16622.5	-11.1	18.7	39587	29.7	44.6	56209.5
2008	1193	29761.4	79.0	22.6	63726	61.0	48.4	93487.4

السنة	سعر الصرف الرسمي	استيرادات	معدل نمو الاستيرادات	نسبة الاستيرادات الى الناتج	صادرات	معدل نمو الصادرات	نسبة الصادرات الى الناتج	اجمالي التجارة
2009	1170	35284.8	18.6	31.6	39430	-38.1	35.3	74714.8
2010	1170	37328.0	5.8	26.9	51764	31.3	37.4	89092.0
2011	1170	40633.0	8.9	21.9	79681	53.9	42.9	120314.0
2012	1166	50155.0	23.4	23.0	94209	18.2	43.2	144364.0
2013	1166	53821.8	7.3	22.9	90585	-3.8	38.6	144407.1
2014	1166	49811.7	-7.5	21.8	85369	-5.8	37.4	135180.7
2015	1167	40809	-18.1	23.8	51328	-39.9	30.0	92136.7
2016	1182	29077	-28.7	16.9	41298	-19.5	23.9	70375.0
2017	1184	32951	13.3	17.3	57559	39.4	30.2	90509.8

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية، سنوات مختلفة.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، سنوات متفرقة

يؤكد لنا الجدول (6) بان استقرار صرف الدينار خلال مدة الدراسة ولد حافزاً في زيادة الاستيرادات وارتفاع نشاط التجارة من بين أنشطة الناتج، اذ كان لكل من الاستيرادات والصادرات حصة في الناتج، اذ بلغت حصة الاستيرادات من الناتج عام 2004 (49.4%) من وبلغ عام 2010 (26.9%) من الناتج وقد كانت حصته من الناتج عام 2017 (17.3%). اما حصة الصادرات من الناتج فقد بلغت عام 2004 (48.6%) وعام 2010 كانت (37.4%) اما عام 2017 فقد بلفت تلك الحصة (30.2%). كما يؤكد الجدول (6) على ان المسار الزمني لنشاط التجارة الخارجية كان في الغالب متزايداً بفضل نظام الصرف الثابت التي اعتمده المركزي العراقي مما دعم كافة الأنشطة المرتبطة بالتجارة الخارجية (الروابط الامامية والخلفية) الامر الذي انعكس ايجاباً في النمو الاقتصادي وهذا ما يؤكده الجدول (7).

الجدول (7) النمو الاقتصادي في ظل نظام الصرف العراقي للمدة (2004-2017) (مليار دينار(2007=%100))

السنة	سعر الصرف الرسمي	الناتج المحلي الاجمالي	النمو السنوي %
2004	1453	95596.2	-
2005	1469	99803.1	4.4
2006	1467	109941.3	10.2
2007	1255	111455.8	1.4
2008	1193	120626.5	8.2
2009	1170	124702.8	3.4
2010	1170	132687.0	6.4
2011	1170	142700.2	7.5
2012	1166	162587.5	13.9
2013	1166	174944.2	7.6
2014	1166	176168.8	0.7
2015	1167	180533.7	2.5
2016	1182	204046.6	13.0
2017	1184	199816.4	-2.1
النمو المركب		5.8	

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، سنوات مختلفة.

-World Bank, Iraqi data, various years.

معدل النمو الاقتصادي السنوي=(الناتج بسنة المقارنة/الناتج بسنة الأساس) / (الناتج بسنة الأساس)*100

$$\text{النمو المركب} = 100 * 1 - \sqrt[n-1]{\frac{y_1}{y_o}} * 100$$

نلحظ من الجدول (7) ان النمو الاقتصادي على الرغم من تعرضه الى التقلبات طيلة مدة الدراسة وهذا ناشئ بسبب ضعف الاقتصاد العراقي في مواجهة الازمات والصدمات خلال مدة الدراسة فضلا عن عدم الاستقرار الأمني والسياسي. قد سجل نمو متواضعاً بسبب ضعف بنية الاقتصاد خلال مدة الدراسة. وعلى الرغم من التحاق نمو النفط في الناتج خلال مدة الدراسة والذي يكاد ان يكون المتحكم الاكبر في اتجاهات نموه، لكن هذا لا ينكر الجهود المبذولة للبنك المركزي العراقي في تبنيه نظام الصرف العائم المدار والذي ادى الى تسيير الأنشطة التجارية وبعض الأنشطة المصاحبة لها وبالخصوص بعض انشطة قطاع الخدمات، الامر الذي عزز بعض الشيء الروابط الملتحقة بركب التجارة الخارجية وبعض الأنشطة الفرعية المكونة للناتج. وقد بلغ معدل النمو المركب للناتج خلال مدة الدراسة (5.8%) مما يعني هنالك نمو متراكم للناتج.

ان الأثر المثبت للنمو الاقتصادي خلال مدة الدراسة الناشئ بفعل العوامل الخارجية والداخلية في الاقتصاد العراقي كان اشد من الأثر التعزيزي الذي دأب المركزي العراقي على دعمه في تلك المدة، مما انعكس على شكل تقلبات عنيفة في ذلك النمو وبعضها اتخذ قيم سالبة كما هو في عام 2017 اذ بلغ (– 2.1).

الاستنتاجات

توصلت الدراسة لبعض الاستنتاجات وهي كالاتي: -

1. ان اختيار المركزي العراقي لنظام الصرف الثابت المدار كان خطوة في الاتجاه الصحيح من اجل تحقيق الهدف الأول للمركزي وهو استقرار الأسعار.
2. ان تفادي عامل التوقعات التضخمية لدى الجمهور وبتعزيز ذلك الأثر من خلال تثبيت الصرف العراقي اكتسب الثقة للعملة المحلية في كافة التعاملات الداخلية.
3. ان جهود المركزي العراقي الحثيثة في استقرار الأسعار ونظام الصرف العراقي المعتمد دعم الأنشطة الخاصة بالتجارة الخارجية خلال مدة الدراسة.
4. ان تحسن التجارة الخارجية في العراق في كل من الاستيرادات والصادرات اثر ايجاباً في النمو الاقتصادي من خلال دعم الأنشطة الاقتصادية الامامية والخلفية لأنشطة التجارة الخارجية.
5. ان الأثر التنموي للمركزي العراقي في بعض الأنشطة الاقتصادية كان جيداً لكن الأثر المثبت للنمو الاقتصادي كان اشد خلال مدة الدراسة مما انعكس على شكل تقلبات عنيفة بسبب عوامل خارجية (الازمة المالية وأزمة أسعار النفط العالمية) وداخلية (عدم الاستقرار الأمني والسياسي والنزاعات المسلحة والحرب ضد الإرهاب).

التوصيات

1. ان تفعيل التعاون المشترك بين كافة المؤسسات العامة والخاصة دليل المسؤولية الاجتماعية والتضامن الأخلاقي من اجل دعم الأثر التنموي للمركزي العراقي.
2. تحفيز السياسات الاقتصادية الكلية وحشد كافة الإمكانات في الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة من اجل خدمة الاقتصاد العراقي ودعم النمو والتنمية المستدامة في الاقتصاد القومي.

3. ان رواج نشاط التجارة الخارجية ينبغي ان يحفز بشكل كبير كافة الفروع الإنتاجية المكونة للناتج والمرتبط بأنشطة التجارة الخارجية من اجل زيادة العرض المحلي في مواجهة موجة فائض الطلب المحلي الكليين.
4. ان انتهاج نظام الصرف الثابت المدار من قبل المركزي العراقي خطوة ينبغي ان تعزز من قبل صانع القرار من اجل دعم بنية الاقتصاد الوطني وتهيئة متطلبات النمو والتنمية المستدامة من اجل الحفاظ على الثروات الوطنية وحقوق الأجيال القادمة، من خلال تنويع الناتج والايرادات العامة لتخفيض الاعتماد على المورد النفطي وتقلباته الدولية فضلا عن الدين العام. وعليه فان الاستقرار النقدي الذي دأب عليه المركزي العراقي ينبغي ان يواجه باستقرار في الجانب الحقيقي من الاقتصاد.

المصادر

1. مقدم مصطفى، بحث حول النمو الاقتصادي، www.startimes.com
2. صليحة مقاوسي وهند جمعوني، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر -باتنة، السنة الجامعية: 2009 2010-، ص: 4.
3. عبد اللطيف مصطفى و عبد الرحمن بن سانية، انطلاق الاقتصاديات النامية، رؤية حديثة.
4. www.digitalallibrary.univ-batna.dz
5. هجير زكي عدنان، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات، دار الفكر، سوريا، 2008، ص:299.
6. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، الطبعة الاولى، دار الصفاء للتوزيع والنشر، عمان 2011، ص 22-23.
7. عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000، ص145.
8. بلقاسم العباس، سياسات اسعار الصرف،سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت العدد الثالث والعشرون، تشرين الثاني 2003، ص4.
9. عبد الحسين جليل عبد الحسن، سعر الصرف، العوامل المؤثرة فيه وادارته في ظل الصدمات النقدية والحقيقية، اطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، 2002، ص89-144.
10. محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدرار الجامعية، الاسكندرية، 1999، ص249.
11. شيماء رشيد محيسن العابدي، تقييم سياسة سعر الصرف في العراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة. 2005، ص37.
12. صبحي تادرس ومدحت محمد، النقود والبوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983، ص402-403.
13. موسى سعيد، شقيري نوري، المالية الدولية، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2008، ص46-47.
14. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 1999، ص38.

15. سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثالث والعشرون نوفمبر/تشرين الثاني 2003 السنة الثانية، ص22.

16. رويا دوتا غويتا واخرون، التحرك نحو مرونة سعر الصرف، كيف ؟ومتى ؟وباي سرعة ؟ مجلة قضايا اقتصادية صندوق النقد الدولي، العدد38، 2006، ص4.

17. ثامر عبد العالي كاظم، تاثير تحرير التجارة في نمو و تطور الاقتصاد العربي، رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية، 2002، ص16.

18. Bailliu.J, Lafrance.R, Perrault.J.F,(2001)"Exchange Rate Regime and Economic Growth In Emerging Markets", In Revising the case for flexible Exchange Rates, Proceedings of a conference held by the bank of Canada 317-45, November/2001.

19. M. Friedman,(1961) "The Case for Flexible Exchange Rates", In His Essays in Positive Economics. Chicago: University of Chicago Press, 1953.

20. Mundell, R.A.,(1961), "The Theory of Optimal Currency Areas", American Economic Review, 51.

21. McKinnon. R.,(1963),"Optimum Currency Areas", American Economic Review 53.

22. Kenen Peter.B.,(1969("Theory of Optimum Currency Area: An electric view", Monetary Problème in the International Economy, University of Chicago.

23. Janet G. Stotsky; Manuk Ghazanchyan; Olumuyiwa Adedeji, and Nils Maehle,(2012)" The Relationship between the Foreign Exchange Regime and Macroeconomic Performance in Eastern Africa", African Department, IMF Working Paper /12/148, June 2012.

24. Barro.R, and Gordon.D.(1983)" Positif Theory of Monetary Policy in a Natural Rate Model" Journal of Political Economy 91.

25. Harms, Philipp and Kretschmann, Marco(2008) "Words, Deeds, and Outcomes: A Survey on the Growth Effects of Exchange Rate Regimes", Journal of Economic Surveys, Vol. 23.

26. Baxter. M. and A. C. Stockman,(1989),"Business Cycles and the Exchange Rate Regime: Some International Evidence", Journal of Monetary Economics, 23 (3).

27. Frankel J. A, Aizenman. J.(2000)"Aspects of the Optimization Management of Exchange Rates", Journal of International Economics 84.

28. Houdou Ndambendia and Ahmed AL-Hayky,(2011) "Effective Real Exchange Rate Volatility and Economic Growth in Sub-Saharan Africa: Evidence from Panel Unit Root and Cointegration Tests", The IUP Journal of Applied Finance, Vol. 17, No.1.

29. Lasher، William R(,2013)" Practical Financial Management" , 7ed, South Western, Chen gagé Learning, p102.

30. Terra,Cristina,,(2015) " Principles of International Finance and Open Economy Macroeconomics, Theories, Applications, and Policies, Elsevier Inc., London,104.

31. Sen, A.,(1983) " Development Which Way Now, Economic Journal, Vol: 93, Issue 372, pp745-762.

ISSN: (2706- 7181).
E-ISSN: (2707- 1170)
The number of deposit at books and documents house,(2193), Baghdad,Iraq(2019).

Republic of Iraq
Ministry of higher education and scientific research
AL-Esraa University College

AL-Esraa University College Journal

FOR SOCIAL AND ART SCIENCES

Scientific Journal
Issue by AL-Esraa University College
Baghdad Iraq

Volume(2) - N°.(1),
2020